

## أحوال تركية

## أزمة تركيا مزدوجة: سحق في الداخل وتوتر مع الخارج

ياكش - لندن - حذر خبراء في ورشة عمل نظمتها مؤسسة "أحوال تركية"، في لندن ضمن فعاليات مؤتمر حزب العمال البريطاني، من تداعيات الفساد وسوء الإدارة والسياسة الخارجية الخاطئة على مستقبل تركيا، لا فقط على مستوى السياسات والعلاقات الدولية بل أيضا على مستوى عمق المجتمع حيث ترفع هذه الأوضاع من مستوى الهجرة وتفرغ البلاد من شبابها وتدفع الآلاف من المواطنين الأكثر تعليما والأثرياء، من الراضين لسياسات حزب العدالة والتنمية، إلى مغادرتها.

لكن، الأخطر وفق مداخلة ياوز بيدير، رئيس تحرير موقع "أحوال تركية"، في ورشة العمل التي كانت بعنوان "سخط في الداخل ومصيبة في الخارج: أزمة تركيا المزدوجة"، ضعف أرضية المعارضة التي يمكن أن تقف في وجه سوء الإدارة المدمر. وقال بيدير إن الكثيرين يشعرون بان المعارضة التركية المنقسمة تفقد إلى الأساس القوية لإلحاق الهزيمة بالحزب الحاكم بنجاح.

وانتقد بيدير النظام الرئاسي التنفيذي الجديد الذي بدأ بعد الانتخابات في يونيو 2018، وجرّد النظام السياسي التركي من الضوابط والتوازنات الرقابية وأعطى الرئيس رجب طيب أردوغان سلطة الحكم بمرسوم وقلص وظيفة البرلمان إلى مجرد الموافقة على قرارات الرئيس.

لكن اللافت في التحولات التي شهدتها تركيا في الفترة الأخيرة، وخصوصا منذ الانتخابات البلدية، أن هذه القوة انقلبت على أردوغان، ويؤكد بيدير ذلك بقوله "الأرض التي يمشي عليها أردوغان أظهرت تصدعات في الآونة الأخيرة. والغريب في الأمر أن هذا قد نتج عن تحركات الرئيس الخاطئة، بما في ذلك الفساد المتجذّر وعدم القدرة على الخروج من المستنقع الاقتصادي".

وكان من بين نتائج هذا الفساد دخول تركيا في حالة ركود اقتصادي في نهاية عام 2018، إذ تسببت أزمة العملة في انخفاض ما يقرب من 30 في المئة من قيمة الليرة مقابل الدولار بحلول نهاية العام. وظهر الاستياء العام من الاقتصاد المتضرر في صناديق الاقتراع في الانتخابات المحلية في شهر مارس 2019، عندما خسر حزب العدالة والتنمية البلديات الرئيسية بما في ذلك إسطنبول وأنقرة.

وسلط رؤساء البلديات الجدد المنتصون إلى المعارضة الضوء على ما يقولون إنه إنفاق مهدر من قبل أسلافهم في حزب العدالة والتنمية، حيث ألغى رئيس بلدية إسطنبول الجديد أكرم إمام أوغلو تمويلًا يربو على 60 مليون دولار للمؤسسات التي لها روابط بالحزب الحاكم.

وقالت إيسراء أوزبوريك، أستاذة العلوم الإنسانية في كلية لندن للاقتصاد، وإحدى المشاركات في الحلقة النقاشية، إن ثمة اعتقادًا شائعًا على نطاق واسع بأن المحسوبية متفشية بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بالفرض التمييزية والوظائف في تركيا، مما يؤدي إلى تاجيح هجرة العقول. وقالت أوزبوريك، التي ترأس قسم الدراسات التركية المعاصرة في جامعتها، "يدفع الانكماش الاقتصادي والافتقار إلى الجدارة والوضع السياسي غير المستقر الناس على نحو متزايد إلى مغادرة تركيا بعدما كانوا لا يفكرون في الأمر في السابق". وبلغ عدد الأتراك الذين جاؤوا إلى بريطانيا بحثًا عن الاستقرار خلال السنوات الخمس الماضية حوالي 20 ألف تركي، معظمهم من أعلى شرائح تركيا في التعليم والثراء.

إلى جانب الفساد وسوء الإدارة والنزوع نحو التسلط في السياسة الداخلية، يضيف الكاتب في موقع "أحوال تركية" يشار ياكش، إلى القائمة السياسة الخارجية، لافتًا إلى مشاركته في الندوة التي أنقذت تركيا الفاشلة على أنقذت "الربيع العربي" التي بدأت في عام 2011 أدت إلى جعل سياستها الخارجية تواجه تحديات صعبة وتحدث

ياكش انطلاقًا من خبرته باعتباره عضو برلمان سابقًا عن حزب العدالة والتنمية وشغل منصب وزير الخارجية خلال العام الأول للحزب في السلطة في الفترة من 2002 إلى 2003. وقال إن "نظام حزب العدالة والتنمية كان يأمل في أن يجمع الربيع العربي حزامًا من البلدان التي تميل إلى فكر الإخوان المسلمين تحت قيادة مسلم".

ودعمت تركيا السياسة الإسلامية الإسلامية في بلدان مثل مصر وسوريا، لكن تم إسقاط حكومة الإخوان المسلمين في مصر في انقلاب عام 2013، بينما هزم بشار الأسد معظم المعارضة السورية في حرب أهلية مدمرة مستمرة منذ ثماني سنوات.

وقد تركت سياسات حزب العدالة والتنمية تركيا غارقة في صراع معقد في سوريا، حيث يواجه مقاتلو المعارضة المسلحة الذين تدعمهم تركيا قوات الحكومة السورية وحلفاءها الروس والإيرانيين في محافظة إدلب. وهدد أردوغان مرارًا بغزو المناطق الشمالية الشرقية التي يسيطر عليها المسلمون الأكراد الذين تدعمهم الولايات المتحدة حليفة تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ياوز بيدير  
الأرض التي يمضي عليها أردوغان أظهرت تصدعات

إيسراء أوزبوريك  
الوضع غير المستقر يدفع الأتراك إلى مغادرة البلاد

يشار ياكش  
تركيا فشلت في تكوين حزام إخواني من بلدان الربيع العربي

في السنوات السابقة، ورغم التحول من سياسة صفر مشاكل مع الجيران إلى سياسة صناعة المشاكل مع الجميع، لم يشعر نظام حزب العدالة والتنمية بالتهديد مثلما يشعر به اليوم بعد أن بدأت جدرانه تتصدع نتيجة الانشقاقات. وكانت نتائج الانتخابات البلدية القسمة التي قصمت ظهر الحزب ونظام أردوغان، حيث أخرجت النتيجة ما كان كامنًا في نفوس قياديي الحزب الراضين لسياسات أردوغان. وبدأت تظهر الممارك الداخلية في حزب العدالة والتنمية، وهناك توقعات بإنشاء حركتين سياسيتين جديدتين بقيادة أعضاء بارزين سابقين في حزب العدالة والتنمية في وقت لاحق من هذا العام.

وقال بيدير إن تركيا تدخل فترة حرجة ستحدد مستقبلها في ظل تزايد حالة عدم اليقين. وأضاف "هناك وجهة نظر متفائلة ومتشائمة. يعتقد البعض أن أردوغان قد انتهى وسط تنامي الانقسامات داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم والنجاح الذي حققته المعارضة في الأونة الأخيرة".

لكن، قد يقلل من هذه النجاحات عدم رغبة القوميين الأتراك في المعارضة في العمل مع الحركة السياسية الكردية. وقال بيدير "تتمثل وجهة النظر المتشائمة في أن المعارضة تقف على أرض مزعزعة، بما في ذلك الموقف المتناقض لحزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي بشأن أمور مثل القضية الكردية".

## سفيان جيلالي: قبضة الجيش على قصر المرادية لن ترتخي بسهولة مناخ الترهيب يدفع حراك الجزائري إلى التطرف



## الجزائريون لا يريدون أن يذهب حراكهم الطويل هباء

فضلا عن أنه لم يتم انتخابه لرئاسة هذه الهيئة كما كنا نطالب في المعارضة، بل جرى تعيينه بالأمر المباشر".

وتابع زعيم حزب جيل جديد "معاينة رموز النظام السابق، وفي مقدمتهم سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق، والثامن من الجنرالات، وكذلك الإجراءات ذات البعد الاجتماعي التي قدمتها حكومة نور الدين بدوي، مثل زيادة المنح الشهرية للمعاقين وغيرها، لن تستطيع، في رأيي، أن تكون عرابين ثقة جيدة لاستقطاب الشعب من أجل المشاركة في الانتخابات".

والمطلب الرئيسي للمعارضة والحراك هو استبعاد حكومة بدوي برمتها، وليس الإبقاء بتغيير بعض أعضائها، إضافة إلى الإفراج عن كافة معتقلي الحراك.

وأردف بالقول "كل ما اتخذته السلطة حتى الآن غير كاف للتهديفة، والدليل على ذلك تزايد المشركين في الحراك وهو ما ظهر جليا في أحداث يوم الجمعة الماضي رغم الانتشار الأمني الكثيف وإغلاق مداخل العاصمة".

وأقر جيلالي بأن "الحراك الشعبي شهد بالفعل فترة تراجع بسبب موجة الحر الشديد بفصول الصيف وبفعل العطلات"، لافتًا إلى أنه "مع عودة الدراسة، تصاعد الحراك مجددا وازداد حدة نظره بتغلب الأصوات الراديكالية على مشهد العام كنتيجة طبيعية لتصرفات السلطة من تهريب وقمع سياسي وإعلامي... وما نخشاه هو تصادم الطرفين والانزلاق بالبلاد إلى ما لا تحمد عقباه".

واعترف جيلالي بأن انقسام الآراء داخل مكونات الحراك الشعبي والمعارضة حول خارطة الطريق للانتقال إلى نظام جديد، كان من أبرز المخاطر التي استطاعت المؤسسة العسكرية استغلالها لصالحها، عبر الدعوة إلى حوار شكلي لحل الأزمة، وقد جرى استغلاله في نهاية المطاف كغطاء شرعي لفرض إراداتها وقراراتها على الجميع، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات.

وأوضح "البعض ضمن صفوف المعارضة بالغ في مطالبه، فلم يرفض فقط إجراء الانتخابات في ظل الحكومة الراهنة، بل طالب بضرورة تنحي كل مسؤول من عهد بوتفليقة عن مهامه، وهذا ما قد يهدد بالفعل استقرار الدولة. ورفض البعض الآخر على نحو مطلق التفاوض مع السلطة، أصابع المعارضة، بانقسامها، فرصة لإجبار السلطة على تحويل حوارها الشكلي إلى حوار جاد يترجم تطلعات الشارع، وتم استنفاد الوقت، بل ونجحت السلطة في استقطاب بعض رموز المعارضة وإقناع هذه الرموز بالمشاركة في الانتخابات".

يطالب بفتح المجال السياسي إلى درجة قد تؤدي إلى حدوث فوضى أو تكرار التجارب التي عايشتها البلاد خلال تسعينات القرن الماضي... وهو ما نسماه بالنوايا والأهداف المقبولة".

وحسب جيلالي فإن النوايا السياسية لهذه المؤسسة لن تتمثل بمصادرة السلطة بشكل مباشر، وإنما عبر مراقبة وعملية الانتقال والتغيير لنظام جديد، بدرجة تجعلها اللاعب الرئيسي المتحكم بهذه العملية، أي أن لديها نفس النهجية القديمة في التحكم، وهذا ما يرجح التوقعات باحتمال تعيين غير مباشر للرئيس القادم. وفي المقابل، يرفض الحراك والمعارضة هذا كله، ويريدان تجسيد إرادة الشعب بانتخاب الرئيس القادم، مما يخلق نوعا من التصادم بين الإرادتين.

وأردف "بالطبع، قد تكون هناك مخاوف لدى المؤسسة من أن تفقد السلطة أو النفوذ، وما قد يتبع ذلك من أن تطول الية المحاسبة بعض قياداتها، ولذلك تحاول إحداث انتقال طبقا لرويتها ولمصلحة قياداتها... وفي المقابل، يرفض الشعب وحركته الأمر برمته، ويصران على الانتقال إلى نظام جديد وإلى دولة القانون والمحاسبة، مما يعقد الموقف".

## تهديد المسار السياسي

حذر جيلالي من أن "الذهاب الآن إلى الانتخابات دون بطاقة خضراء من الشارع قد يهدد المسار السياسي برمته، خاصة في ظل تزايد الاعتقالات ضمن صفوف وحركته الحراك الشعبي خلال الفترة الماضية".

وأوضح أن "السلطة تريد أن تقمع كل صوت يعلو برفض مسار الانتخابات، ولذا عمدت إلى تفكيك الحراك عبر سلسلة توقيفات واعتقالات امتدت إلى عدد من أبرز قياداته. السلطة تصر على إجراء الانتخابات، حتى ولو بمشاركة ضئيلة من قبل الشعب".

واعتبر جيلالي أن ارتكان المؤسسة إلى أن تؤدي استجابتها النوعية والمحدودة لبعض إجراءات التهديفة مع الحراك والشارع من أجل تهديد المناخ وبتكثير إجراءات التهديفة في ظل الحكومة الراهنة، وتريد شرعية تحميها من أي إجراء انتخابات نزيهة، قد "لا يكون في محله".

وأوضح أن "الهيئة التي شكلت تحت مسمى السلطة العليا المستقلة للإشراف على الانتخابات، لم تستطع أن تقنع الناس بتوفير الضمانات الحقيقية المطلوبة لإجراء انتخابات نزيهة. لا ينكر جيلالي أن رئيسها محمد شرفي يوصف بأنه وزير متمرّد على عهد بوتفليقة، ولكنه كان في الواقع أحد رجائه، فبعد انتهاء مهامه الوزارية، عمل مستشارا للرئاسة،

تشهد الجزائر منذ 22 فبراير موجة تظاهرات غير مسبوقه أجبرت الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة على الاستقالة مطلع أبريل، وتطالب مذاك بمؤسسات انتقالية لا تضم من شاركوا في النظام السابق الذي استمر لعقدين. وترفض حركة الاحتجاج تنظيم انتخابات رئاسية أعلنتها الرئاسة المؤقتة في 12 ديسمبر، حيث يعتبر المتظاهرون أنها ستشكل وسيلة لاستمرار النظام. ورغم الاحتجاج المتواصل أبدى السياسي الجزائري سفيان جيلالي تخوفه من فرض الجيش الجزائري مرشحه في الانتخابات لمواصلة فرض نفوذه بالمشهد السياسي.

بالفعل مرشحها، وهو ما لا نستبعده إطلاقا، وبالطبع هم يدركون مدى نفوذ تلك المؤسسة بالمشهد وإمكاناتها المادية والبشرية، مما يعزز ضمان وصول هذا المرشح إلى قصر المرادية (مقر الحكم)".

## نفوذ الجيش

لعب الجيش الجزائري دورا بارزا على الساحة السياسية في البلاد، ويصفه البعض بصانع الرؤساء، ويسعى قائد الأركان الفريق أحمد قايد صالح، والذي يعرف حاليا بكونه الحاكم الفعلي والرجل الأقوى في البلاد، إلى وضع حد للاحتجاجات الشعبية المستمرة من فبراير الماضي عبر إجراء انتخابات رئاسية.

واتفق جيلالي مع غيره من القيادات السياسية التي طالما عرفت بمعارضتها لنظام بوتفليقة، على أن المؤسسة العسكرية لديها دوافع سياسية أدت إلى مسارعته بفرض موعد الاقتراع، إلا أنه أكد أيضا امتلاكها لما يمكن وصفه بـ"النوايا المعقولة والمقبولة للتدخل بالأمم".

وأوضح "ربما تستشعر المؤسسة أن هناك طعنا في شرعية إدارتها المرحلة الحالية والتي امتدت لأكثر من سبعة أشهر، وتريد شرعية تحميها من أي إشكال مع الخارج، أو الداخل، فالبعوض



سفيان الجليلي  
الذهاب إلى الانتخابات دون بطاقة خضراء من الشارع يهدد المسار السياسي في الجزائر برمته

## جاكولين زاهر

القاهرة - يتابع رئيس حزب جيل جديد في الجزائر، السياسي سفيان جيلالي حالة الشد والجذب بين السلطة والشارع الراضين لتنظيم الانتخابات الرئاسية بقلق على مستقبل بلاده، خاصة في ظل إصرار المؤسسة العسكرية على إجراء الانتخابات في الثاني عشر من ديسمبر المقبل، رغم عدم وجود توافق شعبي كامل في هذا الشأن.

وحذر جيلالي، في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية، من المضي قدما في هذا الخيار، وتزامن مع ما أسماه "مناخ الترهيب والاعتقالات" بصفوف رموز ونشاط الحراك الشعبي، مما قد يدفع الحراك إلى التطرف والإصطدام بالسلطة. ووصف جيلالي الأزمة الراهنة بين السلطة الحاكمة في البلاد، والتي تمثلها فعليا المؤسسة العسكرية، وبين الحراك الشعبي، بأنها "أزمة ثقة".

وأوضح جيلالي "الكل متفق على أن الانتخابات الرئاسية قد تكون أفضل السبل للعودة إلى الشرعية الشعبية وبداسة نظام سياسي جديد. لكن الجزائريين الذين خرجوا كل جمعة تقريبا منذ يوم 22 فبراير الماضي وحتى الآن، والذين استطاعوا في بداية أبريل الماضي إجبار الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة على تقديم استقالته، يرفضون بقوة تسيير المرحلة الراهنة من قبل من يعتبرونهم رموزا أو خلفاء عهد بوتفليقة، ويطالبون برحيلهم بشكل كامل، ولا يستطيعون الوثوق بتلك الشخصيات لتسيير تلك المرحلة الهامة من حاضر البلاد ومستقبلها".

وشدد على أن "الجزائريين يسعون إلى القطيعة مع النظام السابق الذي حكمهم لعقود، وبالتالي، فإن استمرار تحكم المؤسسة العسكرية في المشهد، بل وفرض الخيارات والمواعيد قد ضاعف الشكوك بشأن نوايا هذه المؤسسة في مقاربتها لحل الأزمة، كما ضاعف من تخوف الجزائريين من أن يذهب حراكهم الطويل هباء، وأن يتم في نهاية المطاف فرض رئيس جديد عليهم قادم من رحم نفس النظام".

وتابع جيلالي "يتخوف الجزائريون من أن تكون المؤسسة العسكرية قد حدثت